بشكل سريع، ليس فقط بسبب قبوله من جانب الولايات المتحدة ومصر، وإنما لأنه يضمن مصالح اسرائيل الأساسية في المجالات الأمنية والسياسية والخارجية» (**المصدر نفسه**).

الحكومة الاسرائيلية لا تستعجل إنجاز محادثات الحكم الذاتي

إلا أن محادثات الحكم الذاتي ما زالت تراوح مكانها. فقد فشلت الجولة الأخيرة منها، والتي عقدت في النصف الأول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي في القاهرة، في تحقيق أي تقدم يذكر؛ حيث لم يتم الاتفاق على «وثيقة التفاهم حول المبادىء» التي تعرض نقاط الاتفاق بين الأطراف في موضوع صلاحيات المجلس الاداري وتركيبته. وتبين، خلال هذه الجولة، أن هنالك هوة عميقة بين الورقتين الاسرائيلية والمصرية اللتين قدمتا كاقتراحين لبيان نهائي بشأن «وثيقة التفاهم». وأفادت المصادر الاسرائيلية أن ورقة المفاوضين المصريين لم تتضمن أية أسس يمكن التفاهم حولها؛ حيث تكررت فيها المواقف الأساسية والمطالب المناقضة تماماً للموقف الاسرائيلي (**معاريف**، ١٣/١١/١٩٨١). وقد فوجىء الاسرائيليون، بعد هذه الجولة، بالموقف المصري غير المستعجل لإنهاء المفاوضات حتى نيسان (ابريل) القادم، «خصوصاً وأن اتفاق السلام غير متعلق بتحقيق اتفاق حول الحكم الذاتي». وقد عبرَّ عن هذا الموقف الرئيس المصري مبارك، خلال استقباله للوفد الاسرائيلي المفاوض. وبعد تسلم بيغن تقريراً حول ما دار خلال هذه الدورة من المحادثات، وما أعلن عقب انتهائها في مصر، بادر هو أيضاً إلى الاعلان أن اسرائيل أيضاً غير مستعجلة، وليس لديها سبب في معارضة استمرار الوضع القائم، «وفي هذه الأثناء ما زلنا نقيم في الضفة الغربية» (**دافار**، ١٦/١١/١٩٨١). ويعدّ موقف بيغن هذا تحولاً عن الموقف الاسرائيلي السابق الذي كان يحث مصر على تنشيط المفاوضات، واستغلال خشيتها من عدم تنفيذ الانسحاب النهائي من سيناء، كوسيلة لتليين مواقفها في المفاوضات. «ويفسر الموقف الاسرائيلي الحالي على أنه تسليم بتعنت مصر ، واستعداد للاعتماد على وعود الرئيس مبارك، بأنه حتى دون تحقيق اتفاق حول الحكم الذاتي، سيصمد السلام الاسرائيلي ــ المصري كأمر قائم في حد ذاته. ويعتبر هذا الموقف انحرافاً عن الاتفاق الذي توصل إليه بيغن والسادات، بشأن ضرورة انهاء المفاوضات حتى نيسان (ابريل) القادم» (**المصدر نفسه**).

وقد أثار الموقف الاسرائيلي الجديد نقداً شديداً في اسرائيل، حيث اعتبرته أوساط عديدة بأنه لا يخدم المصلحة الاسرائيلية، التي تقضي الآن بالتمسك بمسار كامب ديفيد، بسبب ما يطرح من مشاريع بديلة، وما يُنشر حول تغييرات متوقعة في السياسة الأميركية بعد نيسان (ابريل) القادم، خارج إطار كامب ديفيد. «فبيغن، من خلال تظاهره اللاّمبالي، يبدو وكأنه لعبة في أيدي المصريين؛ إذ أنه يمكن بسهولة أن نقدر كيف سيكون وضعنا الدولي في حال عدم تحقيق ذلك الجزء من اتفاقات كامب ديفيد، المتعلق بالحكم الذاتي 'الكامل'. لن يفيدنا عندئذٍ أي ادعاء بأننا قد تركنا سيناء، وضحينا بالمطارات، وأخلينا مستوطنات رفح. فلم يذكر أبداً في اتفاقات كامب ديفيد، بأنه مقابل هذه التنازلات الكبيرة والمؤلمة سيسمح لنا بالبقاء في الضفة الغربية وغزة دون تحقيق حكم ذاتي كامل لسكانها العرب، ومع استمرار الحكم العسكري الذي لن يفيد تمدينه في نزع صفة الاحتلال عنه، رغم أنه غير وارد في هذه الاتفاقات أيضاً انه علينا إخلاء المناطق في حال عدم تحقيق الحكم الذاتي. فالحاجة إلى تحقيق الحكم الذاتي ليست واجباً قانونياً وحسب، وإنما حاجة سياسية حاسمة» (فولص، **هآرتس**، ٢٠/١١/١٩٨١). ويضيف الكاتب ــ وهو أحد الكتاب السياسيين البارزين في اسرائيل ــ «هل نستطيع حقاً الاعتماد على المعاداة للشيوعية حسب صيغة ريغان، كسورٍ واقٍ، يمكن أن تستمر وتتعاظم داخله حملة الضمّ الزاحف للضفة الغربية وغزة؟... يصعب الاقتناع أن العالم سيكف عن الاهتمام بمصير عرب المناطق [المحتلة]، إذا بقي مشروع الحكم الذاتي على الورق فقط» (**المصدر نفسه**).

وهنالك من يرى أيضاً أنه إذا لم يتحقق اتفاق حول الحكم الذاتي حتى نيسان (ابريل) القادم، فلن يتحقق بعد ذلك أبداً. «فالأوراق التي